



تقرير شهر نوفمبر ٢٠١٩



عدد التصريحات

٤٣

شخصيات عامة

٧

سياسيون

٤

إعلاميون

٢٢

حقوقيون

١

مسؤولون

٣

موظفون

٦

الأكثر تكرارًا

٣

أحمد عطوان

٢

نشأت الديهي

٢

سليمان جودة

٢

محمد أمين

٢

محمد ناصر

الفيديوهات

ابحث مع الحكومة.. كم عدد وحدات الإسكان الاجتماعي في مصر؟
<https://www.facebook.com/watch/?v=514553136057834>

هل وائل غنيم عضوًا في جماعة الإخوان المسلمين؟
<https://www.facebook.com/watch/?v=609341203140384>



أحمد حافظ

المتحدث باسم وزارة الخارجية المصرية

”
اتصالاً بما يتم تداوله من أخبار غير دقيقة عن
تفتيش مكتب الموقع الإلكتروني "مدى مصر" (...)
جميع الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا الشأن
تمت وفقاً للقانون، حيث تبين أن المكتب المشار
إليه يعمل دون الترخيص اللازم، مضيفاً أنه لا يوجد
محتجزون اتصالاً بهذا الأمر خلافاً لما تروج له بعض
المنصات الإلكترونية، إذ أن الأمر لم يتعد التفتيش
والاستجواب والتحري.

“

التصحيح من صحیح

لم يجر تفتيش "موقع مدى مصر"، وفقاً للإجراءات القانونية. وحسب الرواية التي نقلها الصحفيين الحاضرين في موقع "مدى مصر"، فإن القوات التي اقتحمت الموقع بزي مدني رفضت الإفصاح عن الجهة التابعة لها، واحتجزت الصحفيين في غرفة الأخبار وسحبت هواتفهم وأجهزة الكمبيوتر المحمولة الخاصة بهم ومنعتهم من التواصل مع أي جهة أو أشخاص في الخارج.

واستجوب أحد أفراد القوة الصحفيين دون حضور محامي الموقع، الذي رفضت القوات السماح له بالدخول، بالمخالفة للقانون.

كما اقتادت القوات 3 من الصحفيين بالموقع داخل ميكروباس إلى قسم شرطة الدقي، وبعدها توجهوا في عربة ترحيلات مكبلين إلى منطقة الشيخ زايد، لكن العربة عادت إلى قسم شرطة الدقي وأفرج عنهم هناك.

ولم تصدر النيابة العامة بيانها بشأن اقتحام مقر الموقع إلا في اليوم التالي للاقتحام، وقالت إنه جرى بإذن قضائي من نيابة أمن الدولة العليا.

وكان "مدى مصر" من بين المواقع التي تقدمت بطلب لتقنين أوضاعها مع فتح المجلس الأعلى للإعلام، العام الماضي، الباب أمام ترخيص المواقع الإلكترونية، إلا أن المجلس لم يبت في طلبات الترخيص التي قدمت بالفعل رغم مرور عام كامل.

وتلزم المادة 41 من قانون تنظيم الصحافة والإعلام، المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام بإعلان المقدم بطلب الترخيص، بعلم الوصول باكتمال بياناته أو باستيفاء البيانات الناقصة، وذلك خلال 30 يومًا من تاريخ ورود الإخطار إليه، وإذا لم يقيم المجلس الأعلى بالرد خلال المدة المشار إليها اعتبر الإخطار مكتملاً.

تصريح أحمد حافظ جاء في بيان الخارجية المصرية، للرد حول ما حدث في موقع "مدى مصر".

الأسئلة:

ماذا حدث قبل اقتحام مقر موقع مدى مصر ؟

نشر الموقع تقريرًا نقلًا عن مصادر حول إبعاد نجل الرئيس السيسي إلى روسيا.

التقرير نقل عن مصدرين في جهاز المخابرات العامة أن محمود السيسي أرسل للقيام بمهمة عمل طويلة في بعثة مصر العاملة في روسيا، وذلك بعدما أثرت زيادة نفوذه سلبيًا على والده، حسبما رأى بعض المنتمين للدائرة المحيطة بالرئيس، بالإضافة لعدم نجاح الابن في إدارة عدد من الملفات التي تولاهها. بعد نشر التقرير اعتقل الصحفي شادي زلط المحرر بالموقع من منزله.

بعد يوم من اعتقال "زلط"، اقتحمت قوات الأمن مقر الموقع.

ماذا قالت النيابة العامة حول اقتحام مقر مدى مصر ؟

تفتيش مقر "مدى مصر" جاء نتيجة ما توصلت له تحريات الأمن الوطني من إنشاء جماعة الإخوان الموقع لنشر الشائعات. الاقتحام جاء عقب إذن قضائي من نيابة أمن الدولة العليا. عُرض على النيابة العامة محضر بتحريات قطاع الأمن الوطني التي توصلت إلى إنشاء جماعة الإخوان الموقع الإلكتروني لنشر أخبار وشائعات كاذبة لتكدير الأمن العام. النيابة أكدت أن التفتيش أسفر عن ضبط آلات ومعدات تستخدم في الجريمة محل الاتهام.

كيف جاءت ردود الفعل الخارجية على اقتحام موقع مدى مصر ؟

أعربت الحكومة البريطانية عن قلقها ودعت إلى السماح للصحفيين بالعمل دون عوائق. اعتبر الاتحاد الأوروبي أن القيود المستمرة على الحريات المدنية، بما في ذلك القيود المفروضة على حرية التعبير والتجمع وتآكل حرية وسائل الإعلام في مصر تدعو للقلق. - قالت الخارجية الألمانية إن إلقاء القبض على صحفيي مدى مصر واقتحام مقر جريدتهم يمثلان من وجهة نظرنا استمرارًا لسوء أوضاع حرية الصحافة في مصر على نحو مقلق للغاية دعا وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو الحكومة المصرية إلى احترام حرية الصحافة. -مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط ديفيد شينكر أكد ضرورة "أن يكون الصحفيون قادرين على العمل دون التعرض للتهديد بالسجن وبدون تخويف".



عمر مروان

وزير وزير شئون مجلس النواب

” تم تعديل قانون المجلس القومي لحقوق الإنسان لتعزيز استقلاله من حيث طريقة تشكيله وأدائه لمهامه واستقلال موازنته، بالإضافة إلى منحه الحق في زيارة السجون وسائر أماكن الاحتجاز والمؤسسات العلاجية والإصلاحية، وإبلاغ النيابة العامة عن أي انتهاك لحقوق الإنسان “

التصحيح من صحیح

لا تسمح السجون المصرية بمتابعتها من قبل المنظمات الحقوقية، والجهة الحقوقية الوحيدة المسموح لها هي المجلس القومي لحقوق الإنسان (حكومي).

ووضع التعديل الأخير للائحة السجون عام 2017 قيودًا على زيارة المجلس للسجون، واشترط "الحصول على تصريح مسبق من النائب العام، محددًا به السجن المصرح بزيارته وأسماء الزائرين من الأعضاء"، كما رفض الزيارات المفاجئة مشروطًا الزيارة في "المواعيد التي تحددها إدارة السجن وخلال فترات العمل الرسمية".

ورفضت إدارة السجون من قبل طلب المجلس بزيارة سجن طرة شديد الحراسة ب، المعروف بـ "العقرب"، ثم وافقت بعد أكثر من 4 أشهر، لكنها رفضت إدخال راجية عمران، عضو المجلس، ضمن الوفد الزائر، لانتقادها أوضاع السجون المصرية.

الأسئلة:

ما أهم ملاحظات المجلس القومي لحقوق في تقريره الأخير؟

في تقرير المجلس لسنة 2017/2018 قال:

نتيجة استراتيجيات مكافحة الإرهاب المطبقة حاليًا زاد نطاق

الاشتباه، وكذلك أعداد المحتجزين والقضايا المنظورة

زيادة مدد الحبس الاحتياطي يتحول إلى ظاهرة وإلى عقوبة في

حد ذاته.

اكتظاظ السجون وأماكن الاحتجاز بأعداد كبيرة.

تجاوز مبدأ محاكمة المتهمين أمام قاضيهم الطبيعي.

- تشديد شروط الزيارات للمسجونين بل وإلغائها أحيانًا، ومنع زيارة

أسر سجناء لذويهم لأكثر من عام

- تقييد النشاط السياسي في الجامعات

<https://www.facebook.com/SaheehMasr/photos/a.396686941120054/550127245776022/?type=3&theater>

er



أحمد موسى
إعلامي

” محمد مرسي مكنش عنده مشاكل وهو
في السجن مشتكاش من حاجة،
ومقالش عندي أمراض مزمنة، ومقالش
ودوني مستشفى السجن، مفيش في
تقرير حالته إنه اشتكى من أمراض (..)“
وتقرير الأمم المتحدة الأخير عن حالة
مرسي كاذب ومسيس

التصحيح من صحیح

اشتكى الرئيس الأسبق محمد مرسي من حالته الصحية، خلال إحدى جلسات محاكمته عام 2017، وقال إنه مهدد في حياته، وإنه تعرّض لغيوبة كاملة يومي 5 و6 يونيو 2017، وأراد مناقشة المحكمة في ملفات قال إنها تتعلق بـ"صحته وحياته في المقام الأول".

وذكر مرسي أنه "بسبب انخفاض ضغط الدم لديه فإنه يعاني من غياب الوعي أحيانًا، وبسبب عدم علاج مرض السكري فإن حالة الإبصار بعينه اليسرى تتدهور".

وفي فبراير 2017 تم نقله إلى أحد المستشفيات الخاصة لشكواه من آلام مستمرة في ذراعه اليسرى وتم تحويله إلى مستشفى الشرطة بالعجوزة، حسب مصدر أمني.

وقدمت النيابة إلى هيئة محاكمة مرسي في جلسة 13 ديسمبر 2017 مذكرة من قطاع مصلحة السجون محررة بتاريخ 10 ديسمبر 2017، تفيد بتوقيع الكشف الطبي عليه، وفحص شكواه الطبية، وانتهت في تقريرها إلى أن "المريض يشكو من القناة الدمعية بالعين اليسرى، والسكر منذ زمن بعيد، وتم إجراء إشاعات على ركبتيه، وفحص قاع العين، وقياس النظر، وضغط العين، وقد رفض المحكوم عليه سحب عينة الدم لبيان تأثير مرض السكر على كليتيه"، وأوصت اللجنة في تقريرها بإجراء أشعة رنين مغناطيسي على المخ، بالإضافة إلى أشعة بانوراما على الأسنان.

كما قالت أسرته، أكثر من مرة، إن حالته الصحية سيئة، وقال نجله الراحل "عبدالله" في تصريحات سابقة، إن والده "يقبع في السجن بلا رعاية صحية، ويعاني من اعتلال الصحة بسبب ظروف احتجازه القاسية، وحرمانه من العلاج أو رؤية أسرته".

وفي مارس 2018 أصدرت أسرته على لسان نجله بيانًا قالت فيه إن "صحته في تدهور بشكل غير مسبوق" وحملت الرئيس عبد الفتاح السيسي ووزير الداخلية المسؤولية عن حياته، وعدم تلقيه العلاج المناسب.

تصريح أحمد موسى جاء خلال تقديمه برنامج "على مسؤوليتي"، المذاع على "صدى البلد".

الأسئلة:

ماذا قال تقرير خبراء الأمم المتحدة عن وفاة محمد مرسي؟

كان محتجزًا في حبس انفرادي لمدة 23 ساعة في اليوم، ولم يسمح له برؤية سجناء آخرين حتى في الساعة الوحيدة التي يسمح له بها بالتحرك خارجًا.

أجبروه على النوم على أرضية خرسانية ببطانية أو بطانيتين فقط، ولم يسمح له قراءة الكتب أو الصحف أو مواد مكتوبة أو سماع الراديو.

تم حرمانه من أدوية منقذة للحياة والعناية الطبية وهو يعاني من داء السكري وضغط الدم العالي. وتدرّجًا فقد البصر في عينه اليسرى، وتعرض لحالات غيبوبة السكري المتكررة والإغماء مرارًا، وأصيب بالعديد من حالات تسوس الأسنان والتهابات اللثة. تم تحذير السلطات المصرية مرارًا من أن ظروف سجن مرسي ستقوّض صحته تدريجيًا وصولاً لقتله، ولا يوجد دليل على أن السلطات تحركت لمعالجة هذه المخاوف، على الرغم من أن العواقب كانت متوقعة.

ماذا قالت منظمات حقوق الإنسان عن ظروف احتجاز محمد مرسي؟

-هيومن رايتس ووتش- 2017:

لم يتلق رعاية صحية في محبسه.

ظروف سجنه "ربما تسهم في تدهور صحته"، واصفة إياها بـ"الانتقام الوحشي".

السلطات المصرية انتهكت بشكل خطير حقوق مرسي في الإجراءات القانونية الواجبة، وربما تدخلت في توفير العلاج الطبي المناسب له.

-لجنة برلمانية بريطانية:

مرسي محتجز في ظروف لا تلبّي المعايير المصرية والدولية.

ظروف احتجازه قد تُعجل بوفاته.

يعاني من مشكلات صحية، مثل أمراض السكري والكبد والكلية.

لا يتلق رعاية طبية كافية، وهناك تقارير تشير إلى فقدانه البصر في عينه اليسرى.

هل حصل محمد مرسي على حقه القانوني في الزيارات داخل السجن؟

لا، سمحت السلطات المصرية لأسرته زيارته في محبسه، 4 مرات فقط، منذ عزله وحبسه، في يوليو 2013.

الأولى: في سجن برج العرب - نوفمبر 2013 لهيئة دفاعه وأفراد من الأسرة.

الثانية: في سجن طرة- يونيو 2017 زوجته ونجلته الشيماء ومحامي.

الثالثة: في سجن طرة- نوفمبر 2017 للمحامي فقط.

الرابعة: سبتمبر 2018 سمح لأفراد من الأسرة بزيارته.



هالة السعيد
(وزيرة التخطيط)

بلغ عجز الميزان التجاري غير البترولي
نحو 38 مليار دولار بنهاية عام
2019/2018 مقارنة بنحو 37.3 مليار
دولار في العام السابق

التصحيح من صحیح

حسب البنك المركزي، بلغ العجز في الميزان التجاري غير البترولي نحو 33.6 مليار دولار في العام المالي 2017 - 2018 وليس 37.3 مليار دولار.

وارتفع عجز الميزان التجاري غير البترولي في العام المالي 2018 - 2019 إلى 38 مليار دولار.

بمعنى : ارتفع العجز في الميزان التجاري للمنتجات غير البترولية بقيمة 4.4 مليار دولار، وليس 700 مليون فقط، كما تقول الوزيرة.

تصريح هالة السعيد جاء خلال اجتماع رئاسة الوزراء.

الأسئلة:

لماذا ارتفع العجز في الميزان التجاري غير البترولي العام المالي الأخير

بسبب ارتفاع المدفوعات عن الواردات السلعية غير البترولية بنسبة 8.6%.

سجلت نحو 55 مليار دولار في 2018 / 2019.

مقابل 50.6 مليار دولار في 2017 - 2018.

كم بلغت حصيلة الصادرات السلعية غير البترولية

16.938 مليار دولار في العام المالي 2018 / 2019.

مقابل 17.054 مليار دولار بنهاية العام المالي 2017 / 2018.

بهبوط طفيف نسبته 0.7%.

حسب البنك المركزي.

كم بلغ العجز في ميزان المدفوعات الكلي

100 مليون دولار خلال العام المالي 2018 / 2019.

مقابل فائض بقيمة 12.7 مليار دولار في 2017 - 2018.

حسب البنك المركزي.



كرم جبر

رئيس الهيئة الوطنية للصحافة

لم يحدث في تاريخ مصر، أن تصالح ملك أو رئيس مع تلك الجماعات (الإخوان) منذ نشأتها، لا قبل ثورة يوليو ولا بعدها لأنهم رجال دولة، ويعرفون معنى كلمة دولة، ولا يفرطون في ثوابتها

التصحيح من صحیح

تصالح الرئيس الراحل محمد أنور السادات، مع جماعة الإخوان المسلمين، في بداية حكمه، وقابل عددًا منهم في مصر، وفي السعودية، بوساطة الملك فيصل، واتفق الطرفان آنذاك على عودة نشاطهم الديني بحرية، والبعد عن العمل السياسي.

وبناءً على التحالف، جرى الإفراج عن معتقلين الإخوان في السجون، الذين سجنهم جمال عبدالناصر، كما أعيد فتح مقرات الجماعة، وتركهم يمارسون النشاط الدعوي والاجتماعي بحرية، ولعد عامين فقط استطاعا السيطرة على جميع اتحادات الطلبة في مصر، في مواجهة ما أسماهم السادات "الناصريين والشيوعيين".

وقال عن ذلك المرشد الثالث لجماعة الإخوان، عمر التلمساني: "تقدم مني الكلام عن موقف السادات من الإخوان المسلمين، قلت إنه أخرج الإخوان من المعتقلات، وأنه ترك لهم جانبًا كبيرًا من الحرية في التنقل وإقامة الاحتفالات الإخوانية في المناسبات الدينية، وقد استقبل الإخوان كل ذلك بالحمد والثناء".

تصريح كرم جبر جاء في مقاله "مصالحة تساوي محاصرة"، المنشور في جريدة "أخبار اليوم".

الأسئلة:

ما هي مشاركات الإخوان السياسية بعد السادات ؟

عام 1984: شكلوا تحالفات مع حزب الوفد.
1987 : شكلوا تحالف مع حزب العمل والأحزاب الليب السعيد رالية، ليصبحوا أكبر القوى المعارضة في مصر.
2000 : ربحوا 17 مقعدًا في مجلس الشعب.
2005: فاز مرشحوها المستقلون بنسبة 20% من مقاعد مجلس الشعب.

بعد ثورة يناير 2011: فاز حزب الحرية والعدالة، الذراع السياسية للجماعة، بما يقرب من نصف عدد المقاعد في مجلس النواب.
2012: وصل محمد مرسي، رئيس حزب الحرية والعدالة، إلى سدة الحكم، ليكون أول رئيس إخواني يحكم مصر.